

هوة الخلافات بين واشنطن وأنقرة تزداد اتساعا

تركيا ترفض طلبا أميركيا للإفراج عن الناشط عثمان كافالا

داود أوغلو يعرض مشروعه في مواجهة أردوغان

أشار من ناحية أخرى إلى أن ترسيخ الاتجاهات الاستبدادية للسلطة السياسية، واستخدام وسائل الإعلام وهيكل المجتمع المدني التي تنتج المعرفة/الرأي كوسيلة للضغط على عالم الأعمال والجمهور بشكل عام، وبتعزيز من سلطة الدائرة الضيقة التي تمتلك الثروة، تؤدي إلى استخدام الإعلام وهيكل المجتمع المدني كوسيلة للضغط على السياسة.

وشدّد داود أوغلو على أنّ هناك ثلاثة عناصر أساسية يمكن أن تمنع مثل هذا النظام الممنهج للفساد المستند إلى فساد السلطة، وهي أرضية أخلاقية سليمة، ومناخ اجتماعي ثقافي قائم على أعراف قوية وراسخة، ونظام دستوري قانوني يمكن من موازنة السلطة والسيطرة عليها.

وأكد كذلك على مبدأ الفصل بين السلطات، واعتبره القاعدة الأساسية في المجتمعات الديمقراطية، والضمان الوحيد للسيطرة على السلطة على أساس معايير قانونية موضوعية.

وأضاف أنّه عندما يعمل بشكل صحيح، فإن مبدأ الفصل بين السلطات هو مبدأ يحمي البشر من أنفسهم وواقعهم. وتشكل شبكة العلاقات الشفافة المفتوحة للرقابة القانونية بين السلطة الحاكمة والسلطة السياسية، وعالم الأعمال الذي يراكم الثروة، ووسائل الإعلام وهيكل المجتمع المدني التي تنتج المعرفة/الرأي، البنية التحتية لنظام قانوني ديمقراطي وقائي/عقابي ضد الفساد.

وشدّد في النهاية على أنّ القدرة على تنفيذ القواعد القانونية والإجراءات البيروقراطية والانتشطة الاقتصادية في مناخ شفاف لا تخلو فقط جاذبية اقتصادية، بل تجعل من الممكن أيضا توزيع الموارد بأكبر الطرق كفاءة وفقا لمبدأ الجدارة.

وقال إنّّه يجب أن يُنظر إلى النظام الدستوري القائم على حكم القانون والديمقراطية الليبرالية العالمية ويضمن الحق في الملكية الخاصة وحرية المقاول، على أنه شرط مسبق لاقتصاد قوي في هذا السياق.

أنتقرة - أعلن زعيم حزب المستقبل المعارض أحمد داود أوغلو عن ورقة "الإصلاح الأخلاقي السياسي وثيقة السياسة النظيفّة"، التي ظل حزبه يعمل عليها منذ شهور، لمواجهة سياسات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان التي يصفها بالفاشلة.

ويرزق في الدراسة موضوعات المالية العامة والسياسة النقدية، والاستخدام غير العادل للموارد العامة، والتمويل للمشروعات السياسية، وأخلاقيات التوظيف العامة، والرقابة والمساءلة.

وشدّد داود أوغلو على أنّ القوة الاجتماعية تتجسّد في تراكم ثلاثة عناصر أساسية، وهي المعرفة والثروة والسلطة. كما تظهر الأخلاق السياسية والفساد القائم على انحطاط السلطة مع العلاقات الداخلية لهذه العناصر.

وتتمثل قضايا حقوق الإنسان في تركيا إحدى القضايا التي سنتناولها إدارة باين، لكنها ليست إلا مشكلة واحدة من بين الكثير من المشكلات؛ فالديمقراطيون والجمهوريون على حد سواء يتفقون متعرج بسرعة غير متوقعة.

وتعتبر قضية الصواريخ الروسية من أبرز القضايا الخلافية التي ينتظر أن تكون فيها واشنطن حازمة، حيث لا يستعيد مراقبون فرضها عقوبات على أنقرة التي تحاول تقادي ذلك بالإعلان عن استعدادها لعدم استعمال هاته الصواريخ.

وإلى ذلك كشفت تقارير إعلامية أن إدارة باين تعمل على تطوير استراتيجية تتخطى تركيا عن طريق التنسيق مع حلفاء واشنطن لمواجهة الاستفزازات التركية في سوريا وشرق المتوسط وليبيا وناغورني قره باغ.



حقوق الإنسان لا يعلى عليها

ومنذ الانقلاب الفاشل في عام 2016، اعتقلت حكومة أردوغان ما يقرب من 300 ألف شخص وقامت بإيقاف أو فصل ما يقرب من 150 ألف موظف مدني. وأغلقت المنشآت من المنافذ الإعلامية وسجن العشرات من نواب المعارضة.

وبعد أقل من أسبوعين على تنصيب باين تبادل واشنطن وأنقرة الانتقادات العلنية والبيانات السلبية، فيما قال مراقبون إن العلاقات انزلت إلى منعطف متعرج بسرعة غير متوقعة.

وتعتبر قضية الصواريخ الروسية من أبرز القضايا الخلافية التي ينتظر أن تكون فيها واشنطن حازمة، حيث لا يستعيد مراقبون فرضها عقوبات على أنقرة التي تحاول تقادي ذلك بالإعلان عن استعدادها لعدم استعمال هاته الصواريخ.

وإلى ذلك كشفت تقارير إعلامية أن إدارة باين تعمل على تطوير استراتيجية تتخطى تركيا عن طريق التنسيق مع حلفاء واشنطن لمواجهة الاستفزازات التركية في سوريا وشرق المتوسط وليبيا وناغورني قره باغ.

جديدة مبنية على الضغوط للتصدي لانتهاكات الحكومة التركية في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية.

وكانت إدارة باين أعلنت منذ البداية نيتها تشديد الضغوط على أنقرة، حيث وصف وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن أثناء عرض السياسات الخارجية في الشرق الأوسط تركيا بالشريك الاستراتيجي المزعوم. كما وصف باين مرارا الرئيس التركي بأنه مستبد ويعادي الديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق الأقليات.

تقاضى الإدارة الأميركية عن انتهاك الحريات وحقوق الإنسان في تركيا لم يعد مقبولا في عهد جو بايدن

وقد دعت أغلبية من الحزبين الديمقراطي والجمهوري في مجلس الشيوخ الأميركي إدارة باين للثناء على الضغط على تركيا لبذل المزيد لحماية حقوق الإنسان.

ووقع 54 من أعضاء مجلس الشيوخ على الرسالة التي اتهمت أردوغان بتهميش المعارضة وإسكات وسائل الإعلام وسجن الصحفيين وشن حملة تطهير في صفوف القضاة المستقلين.

القضية مع دعاوى أخرى مرفوعة ضد كافالا لدوره المزعوم في الاحتجاجات المناهضة للحكومة في 2013، وذلك بعدما أبطلت محكمة استئناف في يناير حكم البراءة الذي حصل عليه قبل عام في هذه القضية الثانية.

ولطالما نفى كافالا كل التهم الموجهة إليه، وتعتقد المنظمات الحقوقية غير الحكومية أن الحكومة تحاول أن تجعل منه عبءا لترهيب المجتمع المدني. وكافالا (63 عاما) رجل أعمال معروف بدعمه للمشاريع الثقافية المتعلقة بحقوق الأقليات والقضية الكردية والمصالحة الأمنية - التركية.

وهاجم الرئيس التركي شخصيا كافالا ووصفه في إحدى المرات بـ"سوروس التركي"، في إشارة إلى الملياردير الأميركي المجري الأصل جورج سوروس، العدو للدود لأنظمة شمولية عديدة في العالم. ويحاكم أيضا في قضية الانقلاب الفاشل في 2016، لكن غيابيا، الباحث الأميركي هنري باركي الذي اعتبرته النيابة العامة في لانتحتها الاتهامية "متعاونًا" مع كافالا.

وتأتي المطالب الأميركية بإطلاق سراح كافالا بعد أيام من بيان أصدرته الخارجية الأميركية يندد بممارسات الحكومة التركية تجاه احتجاجات طلاب جامعة اليوسفور الراضين لتعيين أحد المقربين من أردوغان على رأس الجامعة، ما يشير إلى انتهاج واشنطن سياسة

العلاقات التركية - الأميركية تدهورت بوتيرة أسرع من المتوقع منذ تولي جو بايدن السلطة في يناير الماضي، فيما يؤكد مراقبون أن انتقادات واشنطن المتتالية لأنقرة تؤثر على أن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان سيواجه أكثر أربع سنوات قتامة في ظل الإدارة الأميركية الجديدة.

أنتقرة - رفضت تركيا الخميس طلبا أميركيا للإفراج فورا عن رجل الأعمال والناشط البارز عثمان كافالا، ما يوسع دائرة الخلافات مع إدارة الرئيس الأميركي جو باين التي تضع ملفات حقوق الإنسان ضمن أولوياتها.

وقالت وزارة الخارجية التركية إنه يتعين على الولايات المتحدة أن تحترم الإجراءات القانونية التي تتخذها "محاكم مستقلة" ضد كافالا، مضيفا أنه لا يمكن لأي دولة أو شخص إصدار أوامر للمحاكم التركية.

ويرى مراقبون أن الضوء الأخضر الذي منحه الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب للسلطات التركية لانتهاك الحريات وقمع المعارضة وملاحقة المعارضين لم يعد مقبولا في عهد الإدارة الأميركية الجديدة.

ودعت الولايات المتحدة الأربعة تركيا للإفراج فورا عن عثمان كافالا، المحتجز منذ أكثر من ثلاثة أعوام من دون إدانة. وقالت الخارجية الأميركية "التهمة الزائفة الموجهة لكافالا واستمرار احتجازه والتأخير المستمر في إنهاء محاكمته، بما في ذلك من خلال دمج قضايا ضد، تقوض احترام سيادة القانون والديمقراطية".

وحتى تركيا على الالتزام بأحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. وكانت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان طالبت تركيا في ديسمبر 2019 بالإفراج عن كافالا، وأكدت أن استمرار احتجازه يهدف إلى إسكاته. ورفضت المحاكم التركية الالتزام بقرار المحكمة، رغم أنه ملزم لتركيا من الناحية الفنية كونها عضوا في مجلس أوروبا.

وكافالا رجل أعمال واحد رموز المجتمع المدني في تركيا وهو موقوف منذ أكتوبر 2017 ويواجه عقوبة السجن مدى الحياة إذا ما أدين بالتهمة الموجهة إليه ومن بينها "محاولة قلب نظام الحكم" في إشارة إلى تُوْرطه المزعوم في محاولة الانقلاب الفاشلة ضد الرئيس رجب طيب أردوغان في يوليو 2016، و"التجنس السياسي". ومؤخرا دمج القضاء التركي هذه

انتقادات أممية لصد المهاجرين على حدود الاتحاد الأوروبي

ويحظر القانون الدولي وقانونو الاتحاد الأوروبي عمليات إعادة الطرد الجماعي، كما تدين المنظمة الدولية للهجرة بأشد العبارات إساعة معاملة المهاجرين واللجوء على أي حدود. ورحبت المنظمة بالتحقيقات الأخيرة التي بدأتها العديد من الدول وهيئات الاتحاد الأوروبي في مزاعم إعادة التسرية وانتهاكات مبدأ عدم إعادة القسرية، فضلا عن العنف على الحدود، وتؤكد على ضرورة اتخاذ الدول إجراءات لوضع حد لهذه الانتهاكات.

واعترضت وكالة الحدود الأوروبية "فرونتكس" على تقارير تتهمها بالتورط في عمليات لصد المهاجرين، وقالت إنها بدأت تحقيقا داخليا في الأمر ولم تعثر على أي وثائق أو مواد تدعم هذه الاتهامات، فيما عبرت المفوضية الأوروبية عن قلقها العميق إزاء هذه التجاوزات.

وأفادت صحيفة دير شبيغل الألمانية غير فرونتكس ضالعة في عدة عمليات صد غير قانونية لطالبي لجوء، خلال عبورهم بحر إيجة من تركيا إلى اليونان.

وقالت الصحيفة على موقعها إن التحقيق "يُظهر للمرة الأولى أن مسؤولين كبارا في فرونتكس على دراية بالممارسات غير القانونية لحرس الحدود اليونانيين، وأن بعضهم متورط في عمليات الصد هذه".

ويُظهر مقطع فيديو لصادث وقع في يونيو، أن زورقا تابعا لفرونتكس يعترض قاربا مهاجرين ويساقه، حيث تكشف لقطة لاحقة الزورق وهو يعبر بسرعة أمام مقدمة القارب قبل مغادرة المنطقة.

دعت المنظمة الدولية للهجرة التابعة للأمم المتحدة، دول الاتحاد الأوروبي إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لإنهاء عمليات الصد، والطرد الجماعي، واستخدام العنف ضد المهاجرين واللجوء بمن فيهم الأطفال، على حدود الاتحاد الأوروبي البرية والبحرية الخارجية.

وأكدت المنظمة أن انخراط موظفيها المباشرين مع المهاجرين -بما في ذلك أثناء تقديم المساعدة- بالإضافة إلى الشهادات والصور المختلفة التي نشرتها المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام، "يؤكد مستوى الوحشية التي تعرضوا لها قبل إعدادهم عبر الحدود البحرية والبرية".

وقال أوجينيو أمبروزي المسؤول بالمنظمة الدولية للهجرة "إن استخدام القوة المفرطة والعنف ضد المدنيين أمر غير مبرر".

وأضاف "يجب أن تتماشى سيادة الدول -بما في ذلك اختصاصها في الحفاظ على سلامة حدودها- مع التزاماتها بموجب القانون الدولي واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع".

إدارة باين تتمدك بضغوط إعادة الجهاديين الأجانب

قائمة الكيانات والأفراد المستهدفين بإجراءات عقابية دولية. وتؤوي المخيمات الواقعة تحت سيطرة الأحراد في شمال شرق سوريا 12 ألف طفل وامرأة من عائلات الجهاديين الأجانب، غالبيتهم في مخيم الهول المختلط. ومنذ إعلانهم القضاء على "خلافة" التنظيم المتطرف، طالب الأكراد الدول المعنية بأن تستعيد مواطنيها المحتجزين لديهم أو إنشاء محكمة دولية لمحكمة الجهاديين. إلا أن غالبية الدول، وخصوصا الأوروبية، تصر على عدم استعادة مواطنيها.

واكتفت دول أوروبية عدة، بينها فرنسا، باستعادة عدد من الأطفال الليثاني من أبناء الجهاديين.

ويستمر في تنفيذ هجمات إرهابية من أفريقيا جنوب الصحراء حتى آسيا - المحيط الهادئ".

وتتبع أن "عشرات الآلاف من المقاتلين الإرهابيين الأجانب المفرضين لا يزالون في مناطق النزاع". وأضاف "لكن ما بعد هذه المناطق هناك تصاعد للتهديد الذي طرحه مجموعات أعلنت الولاء لتنظيم الدولة الإسلامية في العالم خصوصا في القارة الأفريقية".

وأوضح "من المقلق لكن غير مفاجئ أن نرى المجموعات الموالية له تعمل معا في أفريقيا. هذا يطرح تهديدا لنا جميعا".

وأعرب عن أمله في أن تضيف لجنة العقوبات في الأمم المتحدة المكلفة بالملف في الأشهر المقبلة أسماء أفريقية على

وأشار من ناحية أخرى إلى أن ترسيخ الاتجاهات الاستبدادية للسلطة السياسية، واستخدام وسائل الإعلام وهيكل المجتمع المدني التي تنتج المعرفة/الرأي كوسيلة للضغط على عالم الأعمال والجمهور بشكل عام، وبتعزيز من سلطة الدائرة الضيقة التي تمتلك الثروة، تؤدي إلى استخدام الإعلام وهيكل المجتمع المدني كوسيلة للضغط على السياسة.

وشدّد داود أوغلو على أنّ هناك ثلاثة عناصر أساسية يمكن أن تمنع مثل هذا النظام الممنهج للفساد المستند إلى فساد السلطة، وهي أرضية أخلاقية سليمة، ومناخ اجتماعي ثقافي قائم على أعراف قوية وراسخة، ونظام دستوري قانوني يمكن من موازنة السلطة والسيطرة عليها.

وأضاف أنّه عندما يعمل بشكل صحيح، فإن مبدأ الفصل بين السلطات هو مبدأ يحمي البشر من أنفسهم وواقعهم. وتشكل شبكة العلاقات الشفافة المفتوحة للرقابة القانونية بين السلطة الحاكمة والسلطة السياسية، وعالم الأعمال الذي يراكم الثروة، ووسائل الإعلام وهيكل المجتمع المدني التي تنتج المعرفة/الرأي، البنية التحتية لنظام قانوني ديمقراطي وقائي/عقابي ضد الفساد.

وأكد كذلك على مبدأ الفصل بين السلطات، واعتبره القاعدة الأساسية في المجتمعات الديمقراطية، والضمان الوحيد للسيطرة على السلطة على أساس معايير قانونية موضوعية.

وأضاف أنّه عندما يعمل بشكل صحيح، فإن مبدأ الفصل بين السلطات هو مبدأ يحمي البشر من أنفسهم وواقعهم. وتشكل شبكة العلاقات الشفافة المفتوحة للرقابة القانونية بين السلطة الحاكمة والسلطة السياسية، وعالم الأعمال الذي يراكم الثروة، ووسائل الإعلام وهيكل المجتمع المدني التي تنتج المعرفة/الرأي، البنية التحتية لنظام قانوني ديمقراطي وقائي/عقابي ضد الفساد.

وأضاف أنّه عندما يعمل بشكل صحيح، فإن مبدأ الفصل بين السلطات هو مبدأ يحمي البشر من أنفسهم وواقعهم. وتشكل شبكة العلاقات الشفافة المفتوحة للرقابة القانونية بين السلطة الحاكمة والسلطة السياسية، وعالم الأعمال الذي يراكم الثروة، ووسائل الإعلام وهيكل المجتمع المدني التي تنتج المعرفة/الرأي، البنية التحتية لنظام قانوني ديمقراطي وقائي/عقابي ضد الفساد.

وأضاف أنّه عندما يعمل بشكل صحيح، فإن مبدأ الفصل بين السلطات هو مبدأ يحمي البشر من أنفسهم وواقعهم. وتشكل شبكة العلاقات الشفافة المفتوحة للرقابة القانونية بين السلطة الحاكمة والسلطة السياسية، وعالم الأعمال الذي يراكم الثروة، ووسائل الإعلام وهيكل المجتمع المدني التي تنتج المعرفة/الرأي، البنية التحتية لنظام قانوني ديمقراطي وقائي/عقابي ضد الفساد.

وأضاف أنّه عندما يعمل بشكل صحيح، فإن مبدأ الفصل بين السلطات هو مبدأ يحمي البشر من أنفسهم وواقعهم. وتشكل شبكة العلاقات الشفافة المفتوحة للرقابة القانونية بين السلطة الحاكمة والسلطة السياسية، وعالم الأعمال الذي يراكم الثروة، ووسائل الإعلام وهيكل المجتمع المدني التي تنتج المعرفة/الرأي، البنية التحتية لنظام قانوني ديمقراطي وقائي/عقابي ضد الفساد.

ويحدث عدد من المراقبين عن خطر الفرار من هذه المخيمات وكذلك السجون التي يعقل فيها الرجال، وخصوصا أن تنظيم الدولة الإسلامية وكأنا عاود الظهور على الأرض في العراق وسوريا.

واستكملت الولايات المتحدة ترحيل جميع الجهاديين الأميركيين الملاحقين لدعمهم لتنظيم الدولة الإسلامية وكانوا محتجزين في سوريا والعراق خلال شهر أكتوبر الماضي.

واستعملت واشنطن نهاية أغسطس حق النقض (الفيتو) ضد مشروع قرار أممي يتعلق بمحاصر المقاتلين الجهاديين الأجانب، ذلك أن النص لم يطالب بترحيلهم.

وحول أبرز التحديات التي تواجهها إدارة باين بالنسبة إلى دأش والحركة الجهادية عموما، يرى محللون أن هناك أربعة تحديات واضحة وتحديا جامحا.

التحدي الأول هو دأش والقاعدة في غرب أفريقيا والتحدي الثاني هو دأش والقاعدة في أفغانستان والتحدي الثالث هو قوة دأش في المناطق السورية التي تسيطر عليها الحكومة والرابع هو الخطر الدائم في المناطق في العراق من احتمال اندلاع مقاومة جهادية ضد الحكومة التي يهيمن عليها الشيعة. أما التحدي الجامع فهو وقوع حدث يسفر عن خسائر كبيرة في الأرواح، من تدبير أو تنفيذ داعش أو القاعدة، خارج منطقة الشرق الأوسط.



مخيم الهول قبلة داعش الموقوتة